Funded by
the European Union

تعزيز حقوق الإنسان
من خلال التحول الرقمي
في لبنان

DCA
actalliance

dot. LEBANON
DIGITAL OPPORTUNITY TRUST

URDA
اتحاد الجمعيات الإغاثية و التنموية
Union of Relief & Development Associations

تعزيز حقوق الإنسان
من خلال التحول الرقمي

بتمويل من الاتحاد الأوروبي، وبإشراف وشراكة مع DanChurchAid in Lebanon، Dot Lebanong
يعمل اتحاد الجمعيات الإغاثية والتنموية في لبنان (URDA) على إعداد كتيّب متخصص بعنوان:
" تعزيز حقوق الإنسان من خلال التحول الرقمي في لبنان "

خارطة طريق لبناء بيئة رقمية داعمة للكرامة الإنسانية

يأتي هذا الكتيب ضمن مبادرة تهدف إلى دعم حرية التعبير، وحماية الحقوق الرقمية في ظل التطور المتسارع للفضاء الرقمي، مع تركيز خاص على الفاعلين الأساسيين في هذا المجال، وهم: الصحفيون/ات، المدونون/ات، والمؤثرون/ات العاملين في مجال حقوق الإنسان على وسائل التواصل الاجتماعي.

يركز الكتيب على تزويد هؤلاء الفاعلين الرقميين بإطار قانوني عملي، وإرشادات مبسطة، تمكّنهم من:

- فهم حقوقهم وواجباتهم في البيئة الرقمية.
- ممارسة عملهم ضمن بيئة قانونية آمنة.
- تجنب الوقوع في مخالفات قانونية قد تنتج عن سوء الفهم أو الاستخدام غير المقصود للمجال الرقمي.

بعيداً عن التعقيد والمصطلحات القانونية الجافة، يقدم الكتيب محتوى مبسطًا يمكن تطبيقه مباشرة في السياق العملي، مما يُسهم في تعزيز الوعي بالحقوق الرقمية، تمكين حرية التعبير المسؤولة، ودعم بيئة تواصل رقمية تحترم الحقوق الأساسية للإنسان في لبنان.

Funded by
the European Union

أولاً ما هي:
الحماية القانونية ؟

الحماية القانونية تعني وعي الأفراد، ومنهم الصحافيون/ات، المدونون/ات والمؤثرين/ات، بحقوقهم التي يكفلها القانون الوطني والمعايير الدولية. لا تقتصر هذه الحماية على حالات التوقيف أو الاستدعاء، بل تشمل أيضًا الحق في اللجوء إلى القضاء عند التعرض لانتهاكات، وسبل الدفاع في حال الملاحقة القانونية.

بالنسبة للفئة المستهدفة، تكتسب الحماية القانونية أهمية خاصة نظرًا لما يواجهونه من تحديات مرتبطة بحرية التعبير والعمل الإعلامي، مثل الاستدعاءات الأمنية، الدعاوى القضائية، أو المضايقات أثناء أداء مهامهم. ومن هنا، فإن معرفة الحقوق القانونية، وآليات الحماية، وسبل تقديم الشكاوى أو الدفاع أمام المحاكم، تُعد عناصر أساسية لضمان بيئة عمل آمنة وحرّة.

اذا تم انتهاك خصوصيتي، كيف بقدر أحمي نفسي حسب القانون اللبناني؟ مين الجهة المسؤولة عن حمايتي؟ وشو الحقوق اللي عندي؟

أي تهديد أو تضييق قانوني على الصحافي/ة أو المدون/ة أو المؤثر/ة قد يؤدي إلى الرقابة الذاتية أو الامتناع عن التغطية أو النشر، ما يحدّ من التدفق الحر للمعلومات. وبالتالي، فإن الحماية القانونية لهؤلاء ليست فقط لحمايتهم كأفراد، بل لضمان بيئة إعلامية حرة وآمنة تخدم الصالح العام. (مثلاً: إذا تم ترهيب صحافي، قد يمتنع عن تغطية قضية عامة، ما يضر بحرية الإعلام وحق الجمهور بالمعرفة).

من الأمثلة عن الانتهاكات:

- قرصنة الحسابات المهنية أو الشخصية.
- تسريب أو نشر مراسلات، صور، أو معلومات شخصية دون إذن.
- التشهير الإلكتروني أو حملة تنمر رقمي.
- التجسس أو المراقبة غير المشروعة (مثل استخدام برامج تتبع أو تهكير).
- سرقة المحتوى الصحفي أو نسبه لجهة أخرى.

Funded by
the European Union

ثانياً: كيف يحميك القانون اللبناني في ظل التحول الرقمي ؟

في ظل الاستخدام الواسع للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبح من الضروري معرفة كيف يحميك القانون اللبناني عند مواجهة أي تهديد رقمي أو قانوني.

إليك بعض الخطوات والمبادئ القانونية التي تساعدك على حماية نفسك:

الخصوصية: يجرّم القانون اللبناني التعدي على الخصوصية، مثل نشر صور أو رسائل خاصة دون إذن. يمكنك التقدم بشكوى أمام النيابة العامة عند التعرض لأي انتهاك من هذا النوع.

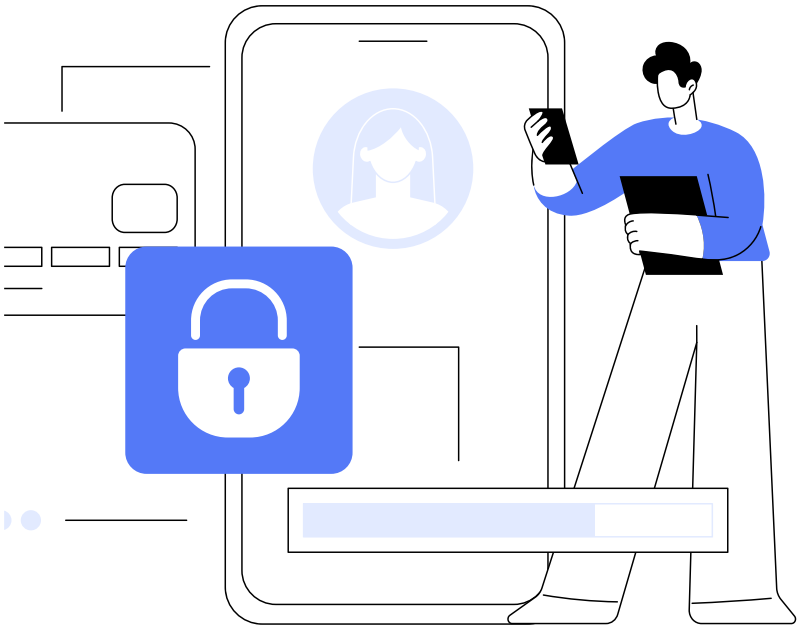

القدح والذم الإلكتروني: يخضع المحتوى المنشور عبر الإنترنت لأحكام القدح والذم المنصوص عليها في قانون العقوبات. من المهم الانتباه إلى اللغة المستخدمة وتوثيق أي إساءة موجّهة إليك للتصرف قانونيًا.

حرية التعبير: يحمي الدستور اللبناني حرية الرأي والتعبير، لكن ضمن حدود القانون.

لذا، إذا تعرضت لاستدعاء أو مساءلة بسبب رأي أو منشور، من حقك:

1. **معرفة سبب الاستدعاء.**
2. **التزام الصمت لحين حضور محامٍ.**
3. **عدم التوقيع على أي إفادة دون استشارة قانونية.**

الحق في اللجوء إلى القضاء: إذا تم الاعتداء عليك رقميًا (مثل التحريض، التهديد، التشهير)، يمكنك تقديم شكوى أمام النيابة العامة أو بلاغ الى مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية، مع الأدلة الرقمية (لقطات شاشة، روابط...).

حماية المصادر: للصحافيين حق قانوني وأخلاقي في حماية مصادرهم وعدم الكشف عنها، حتى أمام السلطات، إلا ضمن شروط قانونية ضيقة جدًا.

Funded by
the European Union

أين يمكن تقديم الشكوى عند التعرض لانتهاك قانوني في المجال الرقمي ؟

في لبنان، إذا كنت صحافيًا/ة أو مدوّنًا/ة أو ناشطًا/ة في حقوق الإنسان على وسائل التواصل الإجتماعي، وتعرضت لانتهاك مثل التهديد، التشهير، اختراق حسابات، أو نشر معلوماتك الخاصة دون إذنك، فهناك خطوات قانونية يمكنك اتخاذها لحماية نفسك.

مكان تقديم الشكوى

- يمكنك التوجه إلى مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية التابع لقوى الأمن الداخلي، وهو الجهة المختصة بمتابعة القضايا الرقمية.

العنوان: ثكنة الحلو، بيروت.

- يمكنك التوجه إلى النيابة العامة الاستئنافية في محافظتك (بيروت، الشمال، الجنوب، البقاع...)، أو عبر محامٍ يمثلك قانونيًا.

ملاحظة توضيحية !

في ما يتعلق بالشكاوى المرتبطة بالنشر على وسائل التواصل الاجتماعي، تعتمد المحاكم اللبنانية اجتهادًا مستقرًا مفاده أن الجرم يُعتبر واقعًا على كامل الأراضي اللبنانية نظرًا للطبيعة العابرة للحدود لشبكة الإنترنت.
أما بالنسبة إلى الشكاوى الخاضعة لقانون المطبوعات، فتُحدد الصلاحية المكانية للمحكمة استنادًا إلى موقع ارتكاب الجرم أو إلى مكان إقامة المدعى عليه، وفقًا لما تنص عليه القواعد العامة في أصول المحاكمات الجزائية.

الإجراءات المتبعة:

جمع الأدلة: مثل لقطات شاشة للمحتوى المسيء، رسائل تهديد، أو أي دليل رقمي يمكن أن يدعم شكواك.
تسجيل الشكوى: تزور مكتب مكافحة جرائم المعلوماتية أو النيابة العامة، وتقدم شرحًا مفصلاً عن الانتهاك، وخذ معك بطاقة الهوية، ونسخ من الأدلة.
متابعة القضية: بعد تسجيل الشكوى، تقوم الجهات المعنية بالتحقيق، وقد تُطلب منك معلومات إضافية أو مثول أمام المحققين.
الدفاع القانوني: من حقك الاستعانة بمحامٍ للدفاع عنك خلال التحقيقات والإجراءات القضائية.
بهذه الخطوات، يمكنك حماية حقوقك القانونية في الفضاء الرقمي بشكل فعال.

Funded by
the European Union

حرية الرأي و التعبير

قديش فيني أعبّر عن رأيي بدون ما أتعرض لمشاكل؟" "شو حدود حرية التعبير بلبنان؟"
"إذا حكيت رأيي علنًا، فيني أتحاسب عليه؟"
نعم، حرية التعبير حقك، وهي محمية بموجب:

- الدستور اللبناني (المادة 13) يلي بيكفل إبداء الرأي قولًا وكتابة، والنشر والاجتماع، ضمن حدود القانون.
- الاتفاقيات الدولية يلي لبنان ملتزم فيها، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وخاصة المادة 19 يلي بتحمي حرية التعبير، بما فيها حرية نقل المعلومات عبر أي وسيلة.

بس بنفس الوقت، حرية التعبير إلها حدود قانونية، خاصة لما بتتعارض مع حقوق أو سلامة الآخرين.
كصحافي/ة، مدوّن/ة ومؤثر/ة ، لازم تنتبه لـ:

- تجنب القدح والذم أو الاتهامات من دون أدلة.
- احترام الخصوصية، خاصة بحالات النشر عن أفراد.
- التمييز بين النقد المباح والتحريض أو خطاب الكراهية.
- واجب التحقق من المعلومات قبل النشر لتجنب نشر أخبار كاذبة.

ببساطة:
إيه، فيك تعبّر عن رأيك بحريّة، بس ضمن إطار احترام القانون وحقوق الآخرين. وحرية التعبير ما بتحمي كل شي: إذا التعبير بيسبب ضرر مباشر أو فيه تعدي على كرامة الناس أو حياتهم الخاصة، ساعتها ممكن تتعرّض للمساءلة.

شو هي القوانين اللي بتحميني وبتحدد شو مسموح أو ممنوع

- قانون العقوبات اللبناني (مثل المواد المتعلقة بالقدح والذم، والتحقير، والتحريض...)
- قانون المطبوعات.
- قوانين جرائم المعلوماتية: إذا نشرت عبر وسائل التواصل أو منصات إلكترونية.
- قانون الإعلام الإلكتروني / قانون المطبوعات قيد التعديل.

ملاحظة توضيحية :

من المتوقع أن ينظم الاعلام الإلكتروني. إلا أن المواقع الإلكترونية أصبحت بحكم الاجتهاد خاضعة لقانون المطبوعات، خلافاً لمواقع التواصل الإلكتروني التي لا تخضع لهذا القانون وفق الاجتهاد الراسخ لمحكمة المطبوعات.

Funded by
the European Union

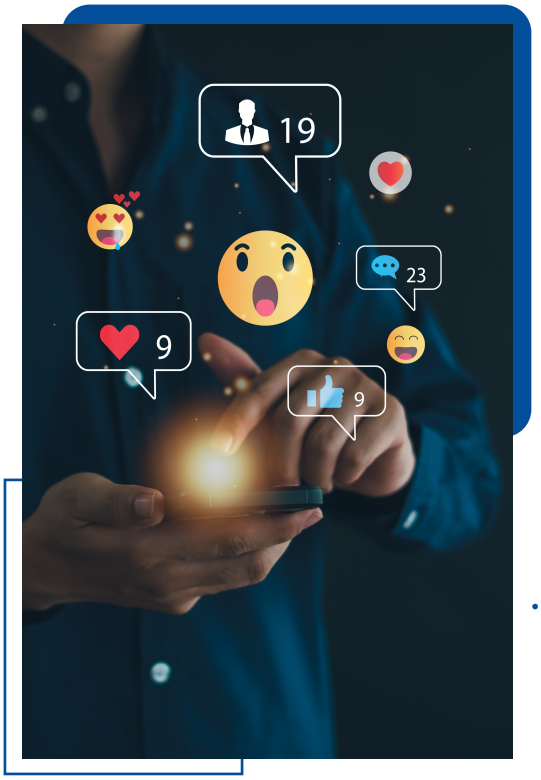

ثالثًا: شو القانون بيختلف حسب شو؟

حسب المنصة:

إنستغرام أو تويتر؟ فيسبوك أو مواقع إلكترونية؟

بتختلف المحكمة: محكمة المطبوعات، المحكمة الجزائية.

حسب نوع الجرم:

- **قدح وذم؟ ممكن تكون جنحة، وما لازم يصير توقيف احتياطي.**
- **تحريض على العنف؟ قد يوصف كجناية حسب الظروف.**

خلاصة:

وين نشرت؟ شو نوع المحتوى؟مين المتضرر أو المدّعي؟

وإذا كنت مش أكيد، استشارة قانونية بتكون خطوة ذكية قبل النشر أو بعده بحال صار في شكوى.

قبل ما توافق على التحقيق أو توقيع إفادة أو توقيع تعهد، اسأل بوضوح:

شو سبب التوقيف؟ شو النص القانوني المطبّق؟هل القضية خاضعة لقانون المطبوعات أو لقانون العقوبات ؟

هالأسئلة مهمة، لأنو نوع القانون هو اللي بيحدد إذا بيجوز توقيفك أو لا، وإذا المحكمة المختصة هي محكمة المطبوعات أو المحكمة الجزائية.

نصيحة: تواصل مع محامٍ بأسرع وقت، لأنو ممكن يطلب إخلاء سبيلك فورًا إذا كان التوقيف غير مشروع.

Funded by
the European Union

تعرضت لتحقيق ؟ ما تخاف... المادة 47 أصول محاكمات جزائية معك من أول الطريق.
بتعرف شو حقوقك من أوّل دقيقة بالمخفر؟ (المادة 47 بتحكي عنن!)

- إلك حق تتواصل مع محامي وتحضر الاستجواب معه.
- إذا ما عندك محامي، فيك تطلب من نقابة المحامين يعينوا لك محامي.
- تتصل بعيلتك أو شخص مقرّب.
- بحقلك تطلب معاينة طبيب شرعي إذا كنت متعرض للتعذيب أو سوء المعاملة.
- الاستعانة بمترجم محلف اذا لم تكن تحسن اللغة العربية، ولكل اجنبي من دولة لا تكون اللغة العربية لغتها الرسمية، على ان يصار الى تعيين المترجم بأسرع وقت ممكن. ويمكن الاستعانة بمترجم غير محلف بشرط الا يباشر مهمته الا بعد ان يحلف اليمين بأن يقوم بعمله بصدق وامانة.
- الضابطة العدلية ملزَمة تقلك عن كل هالحقوق قبل الاستجواب.
- التوقيف 48 ساعة بقرار من النيابة العامة، واذا تمديد المهلة بتكون مماثلة وكمان بموافقة النيابة العامة.

إحفظ حقوقك وواجه الموقف بمعرفة وقوة.

لذلك، نقترح:

- إنشاء شبكة دعم مهنية تضم عاملين/ات في الإعلام الرقمي، محامين/ات، ومنظمات حقوقية، تتولى تقديم الدعم القانوني والتقني في حالات الطوارئ (استدعاء، توقيف، محاكمة...).
- تنسيق الجهود بين النقابات القائمة (مثل نقابتي الصحافة والمحررين، تجمع نقابة الصحافة البديلة ونقابة المحامين) ومنظمات المجتمع المدني من أجل:

1. رصد الانتهاكات.
2. الضغط لحماية حرية التعبير الرقمية.

Info@urda.org.lb +961 81 549 809

Funded by
the European Union